الحريات أولا

الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (1993) السنة الثامنة -الاربعاء (22) كانون الأول 2010 http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الملحق تعبر عن وجهات نظر كتابها

الدستور وحرية الرأي والتعبير

هاتف الأعرجي

التاريخ حافل بجهاد الفلاسفة ورجال السياسة، من كل جيل في المطالبة بحرية الرأي، حافل بنضالهم وبتحملهم الاضطهاد في سبيل السعي لتثبيتها في الأنظمة والقوانين والدساتير، فقد انتقدوا الاحكام التي قيدتها، والحكام الذين عارضوها. وتغنوا بها في اجتماعاتهم وانديتهم وكتاباتهم. وهل من ينسى عبارة فولتير اذ قال: (اني استنكر ما تقوله ولكني ادافع حتى الموت عن حقك في قوله) فهل هنالك علاقة بين الفكر والرأي؟

. الفكر باطني ينحصر في داخل النفس وينطوي في السريرة. فاذا انطلق من الباطن الى الظاهر واعلن للناس تصريحا او دلالة كان اثره ابلغ وأفقه أوسع. وهنا فالتعبير الخارجي عن الفكر الباطني يسمى بإبداء الرأي . أركان حقوق الانسان الدكتور صبحي المحمصاني . دار العلم للملايين بيروت.

وحرية ابداء الرأي متممة لحرية الفكر والضمير والعقيدة فهي تبقى ناقصة اذا لم يتمكن المرء من التعبير عن افكاره وآرائه، سواء أكان ذلك في احاديثه في مجالسه الخاصة ام في خطبه في المجالس والأندية العامة، ام في مذكراته ومقالاته.

وقد جاء في المادة (١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٠ / ١٢ / ١٩٤٨:

لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء من دون تدخل، واستقاء الانباء والافكار وتلقيها واذاعتها بأية وسيلة كانت، من دون تقييد بالحدود الجغرافية. وتم تطوير الاعلان بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اقرته الجمعية العامة في ١٦ / ١ / ١٩٦٦ ليدخل حيز التنفيذ في ١٩٧٦ وعلى الوجه الآتي:

١. لكل إنسان حق في اعتناق آراء من دون مضايقة.

٢. لكل إنسان حق التعبير ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها الى آخرين من دون اعتبار للحدود سواء على شكل مكتوب او مطبوع او بقالب فني او بأية وسيلة أخرى.

ولم تكن هذه الحرية مطلقة فقد اخضعت لقيود:

١. تحظر بالقانون أية دعاية للحرب.

٢. تحظر بالقانون اية دعوة للكراهية القومية او العنصرية او الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز او العداوة او العنف.

الحريات السياسية. والمادة ٣٦ من الدستور

وتنص المادة ٣٦ من الدستور على ما يأتي:

تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والآداب:

اولا: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانيا: حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام.

ثالثا: حرية النشر والاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون.

وبرغم ان هذه المادة تعترف بالحريات السياسية، حرية الرأي والصحافة والاجتماع، فانها تفرض تقييدات غامضة المعنى يمكن ان تؤدي الى ما يلي:

١. يمكن منع انتقاد سياسة الحكومة بذريعة ان ذلك يخل بالنظام العام(كما حصل ويحصل في بلدان عربية كثيرة، وردت في دساتيرها نفس هذه الصياغة الدستورية) فكانت سبيلا للتسلط والاذعان.

٢. يمكن للحكومة بموجب بند الآداب والنظام العام ان تقيد حرية المواطنين في التنظيم السياسي دفاعا عن حقوقهم الاساسية . اذ ان السلطة التنفيذية هي التي تفسر وتنفذ (النظام العام والآداب) وحسبما تريد.

٣. يمكن حرمان المرأة من التظاهر او المطالبة بحقوقها في الاماكن العامة او المطالبة بالمساواة في الحقوق مع الرجل بذريعة ان ذلك يخل بالآداب العامة.

والمقترح اضاف ما يأتي الى مواد الدستور لكي يتم التخفيف او تجاوز غلواء وشدة (عبارة، النظام العام والآداب):.

١. لا يجوز تأويل مقولة (النظام العام) ذريعة لكبت التعبير . بوسائل سلمية وغير عنيفة . عن الرأي او نشر المعلومات خدمة لمصلحة الجمهور.

٢. لا يجوز تأويل مقولة (الآداب) ذريعة لكبت حق الرجال والنساء في الاجتماع السلمي، ونشر المعلومات للتعبير العلني عن رأيهم.

٣. ينبغي لحدود النظام العام والاداب المقيدة ان لا تتجاوز المعاني التي حددتها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان.

٤. يحدد القضاء المدني (المعنى الدقيق) لمفهومي الآداب والنظام العام.

كتابة على الحيطان

الانقلاب..!!

عامر القيسي

تجارب عالمية وعربية ومحلية بينت بالدليل القاطع ان بعض القوى السياسية والدينية تتشبث ودافعت عن آليات الديمقراطية اكثر من القوى الليبرالية والديمقراطية نفسها ، والسبب الذي كشفته تلك التجارب ، انها تستغل هذه الآليات للوصول الى السلطة ومن ثم القضم التدريجي لأي منجز ديمقراطي حصل تحت ضغط الظروف ، وليس القناعات ، استعدادا للانقضاض النهائي على ابسط الحقوق والحريات العامة ، تحت راية الأيديولوجية بمختلف تصنيفاتها . فقد صعد هتلر الى هرم السلطة في المانيا عن طريق صناديق الاقتراع ثم لم يلبث ان انقض على كل شكل من اشكال الحريات السياسية والعامة .وفي التجارب العربية ، ما ان تصعد قوى الى السلطة عن طريق الانتخابات حتى تنقض على كل شيء مخالف لمنطلقاتها بما في ذلك البيبسي كولا !«حماس فلسطين نموذجا . فيما صعد خاتمي على اكتاف الاصلاحيين في ايران ليبطش في أول فرصة له باول اعتصام طلابي ،حسب شيرين عبادي القاضية الايرانية الفائزة بجائزة نوبل للسلام التي تواصل في كتابها ايران تستيقظ « ارتقى «خاتمي» بانتصاره الكاسح بحصوله على نسبة مذهلة ٧٠٪ « ثم في موقع آخر « انقلب الرئيس خاتمي في اليوم السادس من اعمال الشغب ضد المحتجين واتهمهم بمهاجمة أسس النظام والعمل على اثارة التوترات والاضطرابات محذرا من انهم سيقمعون بقوة وحزم وقد اذهلت ردة فعل خاتمي الناشطين من الطلاب الذين اعتقدوا ان الرئيس المعتدل سيقف إلى جانبهم « انتهى النص وعليكم المقارنة !!

لقد دفع الشعب العراقي ثمنا باهظا مقابل حصوله على الديمقراطية وانطلاق ارادته الشعبية لبناء الوطن العراقي بمواصفات حضارية نفخر بها امام الامم الأخرى ، وكان ان تتوج ذلك بالسقوط الكاريكاتيري لسلطة القمع والارهاب الفاشية ، واتجهت العيون والأفئدة صوب البناء الديمقراطي الجديد ، وانفتحت علينا ابواب التحدي القاسي والملتهب ، فاصبحنا وجها لوجه امام اعتى تنظيم ارهابي في العالم ، وبرغم ذلك واجهناه ونفذنا أكبر عملية ديمقراطية في محيطنا على ايقاعات الهاونات والتهديدات بغسل ارصفة بغداد بدم العراقيين ، وفي هذه المواجهة كان جميع الوطنيين العراقيين في خندق واحد من الاسلاميين والديمقراطيين والشيوعيين ، العرب والكرد ، مسلمين ومسيحيين وصابئة وآيزيديين ، كل الطيف العراقي الوطني كان في مواجهة الارهاب واساليبه ، برغم ان رأس الأرهاب الآخر كان ينخر بالجسد العراقي الجريح ، ألا وهو رأس الفساد المالي وكانت رائحة الصفقات المشبوهة تزكم الأنوف !

وفيما عدا القوى الدينية الاسلامية المتطرفة التي حاولت فرض اجندتها في المناطق التي تحت سيطرتها ،عندما كانت الحكومة ضعيفة وهشة ، فيما عدا ذلك ،لم نسمع من كل القوى اي توجه لقضم بعض مظاهر الحرية التي بدأت تحديدا بعد سنة ٢٠٠٧ والانتصارات الكاسحة التي حققتها القوات المسلحة العراقية ضد القاعدة وذيولها من كل اشكال الميليشيات والخارجين عن القانون وعصابات الجريمة المنظمة ، وبدأت البذور الجنينية للحريات تنمو مع تطور وتحسن الوضع الامني أولا ومع تصاعد نبرة الاعتدال الاسلامي بكل مكوناته ، وشاع في الشارع جو من الرأي العام الشعبي المؤيد للتوجهات نحو بناء الدولة المدنية المتحضرة ، وعلى هذا الاساس حصد المالكي اصواته وكذا الحال مع اياد علاوي ، فالناس عموما وبشكل رئيسي لم تصوت لتعددية شخصية وانما لشخصية محددة مع خطابها الواضح النبرات ببناء دولة القانون والدولة المدنية المتحضرة . في ظل هذه الاجواء جرت انتخابات آذار ٢٠٠٩ وأشرأبت الآمال نحو المستقبل لنفض الماضي البعثي والقاعدي والميلشياوي وبناء العراق المدني الديمقراطي الفيدرالي المتعدد الموحد .

ولكن ماذا حصل بعد انتخابات آذار ٢٠٠٩ وتحديدا ما يخص الحريات العامة؟

الذي حدث عمليا هو عملية انقلاب غير معلن وتدريجي على كامل الخطاب الدعائي الانتخابي للقوى التي استفادت من اغراءات الخطاب المدني لتنفيذ اهدافها الخاصة ، متوهمة بان استمرار الاعلان عن التمسك بالحريات السياسية سيكون تغطية ممكنة لممارساتها القمعية . ولا نجد انفسنا بحاجة الى الدخول بالتفصيلات اليومية ، لان تلك الممارسات اصبحت علنية ، مرّة على يد الحكومات المحلية ومرّة اخرى على يد القوى الدينية المتطرفة ، ويجري كل ذلك امام نظر وصمت الحكومة المركزية ، ممثلة برئيس وزرائها نوري المالكي الذي من المفترض ان يكون اول المحتجين على انتهاكات الحريات العامة وان يكون حاميا للدستور وحقوق المواطنين ، ولا تفسير لهذا إلا بكون هذه الممارسات تمثل انقلابا جليا على الخطاب الديمقراطي تمارسه بعض القوى لتوريط المالكي في طريق آخر غير العراق الديمقراطي ،أو ان هذه الممارسات تحدث باتفاق الجميع!!

إننا في المدى وضمن حملتنا « الحريات أولا» لا نستهدف شخصا إلا بقدر اقحام نفسه في قضية رأي عام لها علاقة مباشرة بمستقبل العراق القادم . و»الحريات أولا» غير مرتبطة باجراء واحد كما يحلو لبعض المحرفين ان يروجوا، انها حملة من اجل العراق الذي ضحى من أجله الآلاف من المناضلين الأشداء من القوى كافة التي قارعت نظام الطاغية صدام .

على مذبح الحرية قدم العراقيون التضحيات الكبيرة وسيستمرون في ذلك ولن يسمحوا لعقارب الساعة ان تعود الى الوراء ،أو ان يعيد التأريخ نفسه ، لانه سيعاد ولكن على شكل مأساة .

الشيخ وحب الحياة

هاشم العقابي

في عمود الامس اوعدت بأني سأمر على شاعر شعبي عراقي جليل يعد من اهم الشعراء الذين غذوا الموروث الشعبي، خاصة الحسيني منه، بقصائد غاية في الروعة، كذلك كتب اغاني استحوذت على قلوب العراقيين لرقتها وجمالها مثل "ارحم دليلي" و "على شط الفرات" وغيرها من الاغاني ذات الحس العراقي المضمخ بعطر المفردات النجفية العذب، شاعر ليبرالي متحضر عشق الجمال والثورة ورفض الظلم فتغنى بالحب وناصر الامام الحسين وناهض حكم الطغاة.

انه الشاعر عبد الحسين ابو شبع الذي ردد العراقيون قصائده الحسينية مثلما حفظوا وتمايلوا طربا لأغانيه، لم يسأله العراقيون ممن رددوا لطمياته او اغانيه، إن كان متدينا أو غير متدين أو هل كان يحتسي الخمر أم لا؟

كان يعيش نجما محترما في مدينة النجف الاشرف التي تحتضن ضريح الامام علي(ع) ومقر المرجعية والحوزة الشيعيتين، لم يخف هذا الشاعر تعاطيه للخمرة لانه غير منافق ولا مزدوج الشخصية، هاكم قصيدة من قصائده وأهديها بكل ممنونية وطيبة الى السيد كامل الزيدي ومنه الى كل عضو في مجالس محافظات العراق واسجل (لابو شبع) انه سبقنا في نضاله من اجل الحريات العامة:

كوم كسر قيدك القاسي القديم
وانطلق واستنشق الحرية
كولها چلمة صريحة من الصميم
أدر حتى مطلع الفجرية
انطلق لا تختشي من الرقيب
كله هاك استلم فصّمت القيود
دعني ابادل الكاس ويه الحبيب
دعني امتص خمرتي من هالخدود
غير راح يكول مو انت الأديب؟
ويهز راسه يكول جاوزت الحدود
هذا ما يفتهم لو جامد غشيم
لو بنفسه مزدوج شخصية
يو صدك كل ذوق ما عنده عديم
وهاي لباله من الخيورية
آنا هم احمل مثل كلبك كلب
موش بس كلبك تهزه العاطفه
آنا هم عيني تزرزر عالدرب
ومن اشوف الحلو كبالي استلطفه
مو تذب اعليه ويلات الحرب
ونته تستخلي بجوك لو صفه
انجان هيج وياي هم الله كريم
اصبر وصبري الفرج تاليه
خاف صبري يشبه الصوم الغريم
وفطر تاليها على جريه
وين تلكه مثل هالليلة التسر؟
وين تلكه مثل هالطيبة الاحباب؟
ابين من يهز رماميم الصدر
وبين غمزة حاجب وهزة اركاب
هاي شيسموها مو نشوة خمر؟
هاي هم تنجعل من الله عذاب؟
وحتى لو صارت عذاب الله رحيم
يرحم ويمحي الذنب والسيّة
انت لتخاف الا من حجي اللئيم
بالحديث يكبّر الجزئية

لا ادري هل احسد (أبو شبع) الرائع ام اغبطه على نعمة الحرية التي منحها له اهل النجف بعلمائها وجماهيرها الذين لم يشتموه او يعيروه او يحاصروه، لا بل منحوه لقب الشيخ عبد الحسين وسموه خادم الحسين، وللعلم ان القصيدة منشورة بديوان الشاعر الذي نشرته "طريق المعرفة" بالنجف و"دار السجاد" ببغداد.

عودة على ما كتبته البارحة ارجو وباخلاص شديد من السيد الزيدي ومن كل دعاة خنق الحريات باسم الدين، كما يدعون، ان يقرأوا بوعي ما كتبه ابو شبع وان يتحلوا بالجرأة ويعتذروا لفعلتهم السوداء خاصة وهم يعرفون جيدا ان شاعرنا وصاحبنا (ابو شبع) راح شهيدا اذ اعدمه البعثيون بينما "الزيديون" ما زالوا ينعمون بما لم يحلموا به من رخاء وبذخ، لكن من يدري فقد يقدم هؤلاء على مصادرة الديوان ويغلقوا داري النشر مثلما أغلقوا نادي اتحاد الادباء وسعوا الى اغلاق مؤسسة المدى التي تجل عبد الحسين ابو شبع مثلما أجله الشعب.

وبـبراءة اهدي هذا الموال الذي كتبته عبد الحسين ابو شبع الى "الزيديين" واتمنى ان يتقبلوه وأذكرهم بأن لا يرد الكريم إلا البخيل:

شيفيد ضرب العصي وإحجر اشفاد الحجر
المدرسة البيت واصفوف البداية الحجر
وحجر اليضم الطفل واشما يربي الحجر
شر واله خير الربه يسفر الطفلك ولك
امشِ اعله حكم العقل مو بالتعصب ولك
لتكاطف الناس بحجارك انصحك ولك
بيتك زجاج او على بيتك يرد الحجر

لن نرتدي الظلام فالنور أجمل

حسن حاتم مذكور

الهجوم الذي استهدف فرح الناس وحرياتهم وقيمهم في بغداد وبابل والبصرة ومدن عراقية اخرى ثم الدعوات ـ الشيخ اليعقوبي ـ المرفقة بالشتائم والتحريض ، لم يكن مفاجئاً على الإطلاق ، انها تعقيدات وارهاصات الوضع العراقي ، تعبر عنها ممارسات ظلامية تستهدف مؤسسات التنوير والتحديث والإبداع وكل اوجه التطور والتحضر الإنساني للثقافة الوطنية العراقية ، انها حالة صراع بين الظلام والنور لايمكن تجنبه في المرحلة العراقية الراهنة ،

والعراق الذي يقف الآن على سكة مستقبله ، لايمكن له الا ان يدفع ضريبة تلك المواجهات التاريخية ، انها حتمية اشراقة الوعي الجديد وغروب الهياكل الماضوية للجهل والتخلف .

السياسي في الدول المتمدنة ، يبدأ حياته مثقفاً ، وعندما يصبح مسؤولاً سياسياً ، لن يتناسى الوظيفة الاجتماعية النبيلة والقيم المعرفية والإبداعية للمثقف الوطني ، لأن السلطة اساساً هي نتاج مجتمع متمدن ، عندنا في العراق ، فالأمر مختلف تماماً ، فالسياسي الراهن ومن دون ان يتوقع ، وجد نفسه محمولاً على ظهر موجة دسيسة الأحتلال او أخطائه ، متربعاً على السلطة والمال ،

وفي اجواء الفوضى والإنفلات ، تهيأت له بيئة مثالية للفساد والإثراء غير المشروع ، فاغلب الرموز السياسية الراهنة تتصارع وتتصادم ، ليس من اجل منفعة الناس ومصلحة الوطن ، بل من اجل المكاسب الشخصية والفئوية والحزبية والعشائرية عبر الأستحواذ على الوزارات السيادية والنفعية والمؤسسات التي تندفع عبر ابوابها العقود والصفقات ذات الأرباح الخيالية ، هكذا رموز لا تجمعها مشتركات مع المبادئ والقيم الحضارية للمثقف الوطني ، وهي حريصة على ان يبقى المجتمع جاهلاً متخلفاً مستغفلاً ، كبيئة مناسبة لتمرير اجندتها وتثبيت اوضاعها ومضاعفة مكتسباتها ، لهذا تصطدم مع المثقف والثقافة ومصادر المعرفة والإبداع والتنوير، ،

وتخشى منظمات المجتمع المدني مدافعة عن التحرر والديموقراطية وضمان مستقبل الأجيال .

في الدول المتحضرة ، يكرم المثقف في حياته ، تثمن قصيدته ومقالته وبحثه ولوحته واغنيته وفعالياته الفلكلورية ، يُنشر كتابه مكللاً بالأطراء والجوائز والهدايا التقديرية ، وللمثقف مكانته المعنوية المميزة داخل المجتمع ، الحالة في العراق مختلفة ، فأغلب السياسيين (الجدد) فقراء الشخصية يعانون عقدة المثقف المبدع ، يحاولون محاصرته والتنكيل به ، يحاربوه في حريته وكرامته ورزقه ، وتقفل وتشمع انديته ومسارحه وملتقياته ومهرجاناته قتلاً للحب والجمال وتعذيباً لفرح وبهجة الرأي العام المعذب اصلاً .

المثقف العراقي وبرغم حرمانه ومعاناته وغربته ، يترك ارثاً وطنياً انسانياً تخلده الذاكرة الشعبية ، وبعد رحيله يبقى اسمه شامخاً على واجهات المدن وشوارعها وساحاتها ومؤسساتها ، اما السياسي الطارئ وفي افضل حالاته ، يترك ارصدة وعقارات وأوجاعاً في ذاكرة المجامع ، لا نعتقد ان من يغتصبوا حرية الناس وكرامتهم ويصادروا فرحهم ، هم على علاقة قيمية صادقة مع التعاليم السماوية ، وان حياتهم الخاصة تخلو من الفرح والمتع والملذات المشروعة وغير المشروعة ، وفضلات وجبة واحدة على موائدهم تكفي لاشباع اكثر من خمسين جائعاً ، ودوائرهم مكتظة فوق حاجتها بكسلاء حزبشية الأسرة والمقربين من افراد الحزب والعشيرة ، والعراقيون ادرى بشعاب سياسييهم ، هنا يجب الأنتباه وتجنب خلط الأوراق في امرين .

×أولهما : ان مشروعية حق المثقف في الدفاع عن موقفه ودوره وثقافته وقيمه وكذلك مجتمعه ، يجب ان تنحصر في حدود سلبية الحدث وضمن نطاقه ، وتجنب مظاهر التعميم وتوسيع دائرة الفعل ومواجهة الأتهامات بالاتهامات ، فالظلامي ليس بالضرورة من بين مدعيّ التدين ، بل يمكن ان يكون مدعياً للعلمانية والليبرالية وحتى اليسارية وربما اكثر ظلامية ، فالخيرون من داخل المؤسستين الحكومية والدينية لن يسمحوا بالتجاوزات على حريات الناس وحقوقهم ويرفضون الإساءة للمثقفين والثقافة وننتظر منهم ردود افعال ايجابية لما حدث اخيرا ، اما معالجة الأمر بأنفعالات وعواطف متشنجة والرجوع الى مشاجب الأساليب والممارسات القديمة ، فتلك هي الأخرى غير مجدية وقد تجاوزها الواقع العراقي .

×الأمر الثاني : على الحكومة بشكل خاص والمؤسسات الدينية والاجتماعية والثقافية بشكل عام ان تتذكر آخر التوجيهات والتعليمات الداخلية لحزب البعث قبل سقوطه مباشرة ودعوته لقواعده وكوادره وشبكاته الاستخباراتية ـ وخاصة داخل صفوف احزاب ومنظمات المعارضة العراقية ـ الى اختراق مؤسسات الدولة الجديدة والحكومية منها بشكل خاص وكذلك الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسة الدينية حصراً ، لتأثيرها اولا وسهولة اختراقها ثانياً ، خاصة في مجتمع شبه أمي ، هنا يجب الوقوف عند هذه النقطة ، فمثل تلك الأفعال والإجراءات المجحفة التي استهدفت الثقافة والمثقفين ، قد تكون حلقة في مشروع المؤامرة البعثية لتجريد الأطراف الوطنية والحكومة بشكل خاص من مصداقيتها لتضيف الى مشروعها اوراقاً جديدة تحصد ثمارها في الانتخابات القادمة ، هذا الأمر ظهر جلياً في استنفار الجهات الإعلامية البعثية استغلالاً لما حدث ومحاولة وضع نتائجه تحت تصرف اجندتها ، وهنا وفي الحالتين يجب ان يكون الحذر حاضراً.

إن الأمر بمجمله يشكل معركة وعي مفتوحة ، والعراقيون يخوضونها بكل ادواتهم الثقافية والاجتماعية والمعرفية ومنطق التحولات الجذرية التي يفرزها حراك الواقع العراقي ، وستكون هزائم الظلام والظلاميين موجعة جدا ، كذلك سيكون مفصل الانتخابات التشريعية في ٢٠١٤ ومجالس المحافظات ، نقطة تحول حاسمة على طريق العراق الجديد ، وان لم يدرك طواويس الطبقة السياسية الراهنة تلك الحقيقة، فمنطق التطورات وكلمة الوعي لبنات وابناء العراق ستعطي المتعجرفين دروساً سيتعلمونها بعد فوات الأوان!.

بيان ممثلي المنظمات السياسية ومنظمات الجالية العراقية والمثقفين في هولندا ضد سلسلة الإجراءات المقيدة للحريات الفردية والاجتماعية والحقوق الديمقراطية

بمبادرة من اتحاد الجمعيات العراقية الديمقراطية في عموم المملكة الهولندية عقد في الحادي عشر من كانون الأول – ديسمبر ٢٠١٠ اجتماع عام لممثلي المنظمات السياسية ومنظمات الجالية العراقية والمثقفين في لاهاي حضره عدد كبير من مختلف المدن الهولندية كان الهدف منه متابعة معاناة ابناء شعبنا والمثقفين العراقيين في داخل الوطن، خصوصا بعد سلسلة من الإجراءات المقيدة للحريات الفردية والاجتماعية والحقوق الديمقراطية التي نص عليها الدستور وكان آخرها الاجراءات والتصريحات البغيضة التي صاحبت ولحقت قرار غلق النادي الاجتماعي في مقر اتحاد الأدباء والكتاب العراقيين وهو المكان الثقافي النابض بالحياة اليومية النشيطة التي تستهدف إحياء العافية للثقافة العراقية بعد قهرها من نظام صدام حسين لعقود مريرة من الزمن حين حاول احتواءها وحبسها في نطاق الغرف المظلمة تحت سيطرة سيف الدولة وإرهابها القمعي، ما أدى إلى هجرة جماعية للأدباء والكتاب والفنانين والصحفيين خلال الفترة ١٩٦٨-٢٠٠٣ إلى مختلف بلدان العالم حيث وجدوا فيها حرية التعبير وسيادة القانون الضامنة لوسائل الإبداع كافة.

وقد عبر المجتمعون في كلمات متتابعة، ألقاها ممثلو الاحزاب والجمعيات والمنظمات العراقية عن قلقهم الشديد إزاء تداعيات مواقف مجالس المحافظات في بغداد العاصمة والبصرة وبابل وغيرها الضاربة في رحاب الوجود الثقافي داخل الوطن بتصعيد إجراءات سياسية وفكرية ظلامية مغلّفة أو متسترة خلف أشباح منبعثة من فكر أصولي ديني لا يختلف في جوهره عن الأصوليين الإرهابيين، كما لا يخلو من إطلالة فكر (طالبان) الأفغاني وتنظيم (القاعدة) المترعين بالتخلف والوحشية.

لقد اقر المجتمعون بالإجماع سلسلة من الإجراءات التي سيقدم عليها المثقفون العراقيون في هولندا للدفاع عن الحريات والحقوق الديمقراطية والمجتمع المدني والدفاع عن الكروم الخضراء التي زرعها اتحاد الأدباء العراقيين منذ تأسيسه عام ١٩٥٩ تحت قيادة شاعر العرب الأكبر محمد مهدي الجواهري وصحبه من الادباء العراقيين الميامين.

أول القول: إننا معكم أيها المثقفون والفنانون ومع كل ابناء شعبنا المتطلعين للحرية والديمقراطية داخل الوطن، سنرفع أصواتنا داخل كل المؤسسات والتجمعات والمحافل الثقافية والأدبية والفنية في بلدان العالم المتحضر، دفاعا عنكم وعن حريتكم وعن حقكم في التعبير، وأننا متوحدون في أعماقنا وفي خطانا وفي نشاطاتنا القادمة معكم للعمل معاً، بمساندة أحرار هولندا والعالم الأوروبي لصيانة الحريات العامة والشخصية في بغداد الأزل التي تتعرض هذه الأيام لزئير القوى الظلامية لمنع الموسيقى والمسرح والسينما والفنون التشكيلية في عراق لن يعود إلى وراء. ونحن واثقون أن مصابيح الثقافة العراقية ستظل متوهجة في اتحاد الأدباء وفي شارع المتنبي وفي الصحافة العراقية الحرة التي يرتجف الغلاة الظلاميون من دفاعها المنحوت بالحرية والديمقراطية والحقوق الدستورية.

لن يمر صرار الليل المظلم لأن أحدا لا يستطيع ان يلف الحرية بالعتمة.

السبت في ١١ – ١٢ – ٢٠١٠

ممثلو منظمات الجالية العراقية والمثقفون والمنظمات السياسية في هولندا

١. اتحاد الجمعيات الديمقراطية العراقية في هولندا
٢.المنظمة العراقية للدفاع عن حقوق الإنسان في هولندا
٣.. رابطة المرأة العراقية في هولندا
٤.اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي في هولندا
٥.. المنتدى الديمقراطي العراقي في هولندا
٦. جمعية النساء العراقيات في هولندا
٧. النادي الثقافي المندائي في لاهاي
٨.الفيدرالية المندائية في هولندا
٩ . رابطة بابل للكتاب والفنانين
١٠. البيت العراقي في لاهاي
١١ . جميعة الفكر الحر في هولندا
١٢. جمعية عشتار للنساء في هولندا
١٣ . مؤسسة اكد للفنون في هولندا
١٤. التجمع الاجتماعي والثقافي العراقي في دلفت وضواحيها
١٥ .مؤسسة الشهداء في هولندا
١٦ . منظمة تموز للتنمية الاجتماعية في هولندا
١٧. منظمة جاك الكوردستانية –هولندا
١٨ . منظمة ميديا الكوردستانية امستردام هولندا
١٩ . المعهد الكوردي للدراسات والبحوث
٢٠ . البرلمان الثقافي في المهجر
٢١. منظمة الحزب الشيوعي العراقي في هولندا
٢٢ . الاتحاد الوطني الكوردستاني منظمة البنلوكس
٢٣ . مركز المنظمات الديمقراطية للاتحاد الوطني الكوردستاني
٢٤ . منظمة الحزب الشيوعي الكوردستاني في هولندا
٢٥ . حركة التغيير الكوردستانية في هولندا

قضايا تستحق الكفاح

جاسم الحلفي

يبدو ان من يصدر القرارات التي تنتهك الحريات العامة، لم يتمعن كثيرا في المادة (٤٦) في الدستور التي تنص على ان "لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستوُر أو تحديدها إلا بقانون أو بناءً عليه، على (ان لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية).

وليس من يجهل ان مجلس النواب السابق لم يشرع قوانين يُغلَق بموجبها نادي اتحاد الأدباء، وتُرفع خيمة السيرك في البصرة، ويمنع عزف الموسيقى في مهرجان بابل، أما مجلس النواب الحالي فلم ينته بعد من إقرار نظامه الداخلي وتحديد صلاحيات رئيسه، وعندما ينجز ذلك، سيطالبه الناخبون بتشريع قوانين لا تحتمل التأجيل، تؤمن للشعب أولويات حياته وسلامته، ومنها ما يسهم في التخفيف من حدة الفقر، ويؤسس للضمان الاجتماعي، وبينها قانون العمل، والتشريعات الضرورية لحماية الإنتاج الوطني الصناعي والزراعي، وتحسين مناهج التعليم بجميع مراحله، وتطوير السياحة وغير ذلك، كما سيطالبونه بممارسة دوره الرقابي لحماية المواطن، وتحقيق الأمان، وتوفير الخدمات وتحسينها كماً ونوعاً، فأي قانون يا ترى تم الاستناد إليه، في التجاوز على الحريات المدنية؟

ربما لا يزال البعض ينظر الى ما صدر عن الدكتاتور، يوم كان يجهد لترميم دكتاتوريته المتصدعة بفعل السياسات الطائشة التي انتهجها، والقرارات الارتجالية التي اتخذها، وغير هذا وذاك من العوامل، باعتباره قانونا. وربما ما زال من يتخذ قرارات انتهاك الحريات ينهل من تلك القوانين والقرارات الجائرة، التي أنتجتها عقلية الاستبداد بجرة قلم. فالقانون هو ما يقوله صدام حسين، ومَثَل ذلك القرار المرقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤، ذو الهدف معروف الاتجاه والأبعاد.

لذا لا يعد امر انتهاك الحريات المدنية قضية قانونية، فليس هناك في هذا الميدان قانون شرع، غير قرارات الدكتاتورية المبادة، التي يبدو ان التذكير بطبيعتها الاستبدادية مهمة قائمة ومستمرة .. حتى لا ننسى! كما ان جعل المعركة من اجل الحريات المدنية محصورة بعناوين النوادي الاجتماعية، هو اختصار للموضوع، واجتزاء للصراع. فالموضوع يتعلق بحرية الإنسان وحقوقه، ومن غير الصحيح حصر الصراع بين طرفين، احدهما بعض أعضاء مجالس المحافظات وحسب، فالفقرة (اولا) من المادة الثانية من قانون مجالس المحافظات تنص على ان: (مجلس المحافظة هو أعلى سلطة تشريعية ورقابية ضمن الحدود الإدارية للمحافظة لها حق إصدار التشريعات المحلية في حدود المحافظة بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين (الاتحادية).

لذا فليس هذا هو عنوان الصراع وتجلياته، بل يكمن الامر في مجال آخر .. بين قوى تفهم الديمقراطية كقيمة ونظام يحترم الإنسان ويقر بحقوقه ولا يسمح بالاعتداء عليها، وبين قوى تستفيد من بعض آليات الديمقراطية التي توصلها الى السلطة، كي تسلك من خلالها نهجا آخر غير ذاك الذي أعلنت عنه في برامجها الانتخابية وبشرت به .. وموّهت به نواياها الحقيقية، الاستبدادية!

لقد أخذت مفردة الحرية مساحة واسعة من نظريات كبار مفكري الإنسانية، سيما من عاش منهم تحت الاستبداد والقهر والظلم. ونعتقد نحن عشاقها الذين كافحنا الدكتاتورية ورفعنا (الحرية) قيمة كبرى وشعارا تعبويا في كفاحنا ضد الاستبداد، ان التضحيات التي قدمناها للخلاص من الدكتاتورية، هي مقدمات حريتنا التي لن نساوم عليها، كما نعتقد جازمين ان الديمقراطية والعدالة والمساواة والحقوق والحريات، هي قضايا تستحق منا الإقدام والتضحية من اجلها. وان النضال في سبيلها لا يقل أهمية عن كفاحنا ضد الدكتاتورية والإرهاب بكل أنواعه وتجلياته.

إن العراقيين، مثل أي شعب متحرر، يحتاجون الى الحرية قدر حاجتهم الى الماء والخبز، ويتوهم من يتصور انه قادر على تحجيم حريتهم، فهم يدركون ان بديلها هو القهر والذل والامتهان.

حقوق الانسان: أوقفوا انتهاك الحريات العامة... أوقفوا انتهاك الدستور

نتابع بقلق بالغ تزايد إجراءات التضييق على الحريات العامة وبشكل منسق في العراق تحت مبررات لا قانونية كان آخرها قرار إغلاق النوادي الاجتماعية ومنع النشاطات الفنية في هذه المحافظة أو تلك إضافة إلى غض النظر عن القوى الدينية المتشددة التي تقوم بفرض رؤيتها للحياة على المواطنين بالقوة والتهديد.

ونود التنبيه إلى خطأ فادح ترتكبه القوى السياسية وبالأخص على مستوى المحافظات في التفكير من منطلق الأكثرية والأقلية في إقرار تشريعات للتضييق على الحريات العامة وانتهاك الحقوق الأساسية للمواطنين لأن أعرق الأنظمة الديمقراطية في العالم برغم تمتعها بالأكثرية لا تستطيع إقرار قوانين تتعارض مع روح الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية، لذلك تعد كل الإجراءات المتخذة لمصادرة الحريات الشخصية والعامة والتجاوز على حقوق الإنسان في العراق لا دستورية وباطلة لأنها تشكل خرقا لبنود الدستور الذي جرى التصويت عليه من قبل غالبية المواطنين وانتهاكا للمواثيق الدولية التي وقع عليها العراق.

لذلك نطالب السلطة التشريعية والتنفيذية اعتبار كل هذه الإجراءات غير شرعية والعدول عنها وعدم تكرارها مستقبلاً لأنها في حالة استمرارها ستعمل على تقويض أسس النظام الديمقراطي الوليد في العراق وزيادة حدة التوترات الاجتماعية المهددة لأمن واستقرار البلد وبالتالي ستضع هذه السلطة نفسها أمام المساءلة القانونية.

المنظمة العراقية للدفاع عن حقوق الإنسان في هولندا

اضحك مع طلفاح 2010

طلفاح

• فأس طلفاح •
الحريات الشخصية

نفس الخطى
طلفاح

يروح طلفاح .. يجينا طلفاح جديد

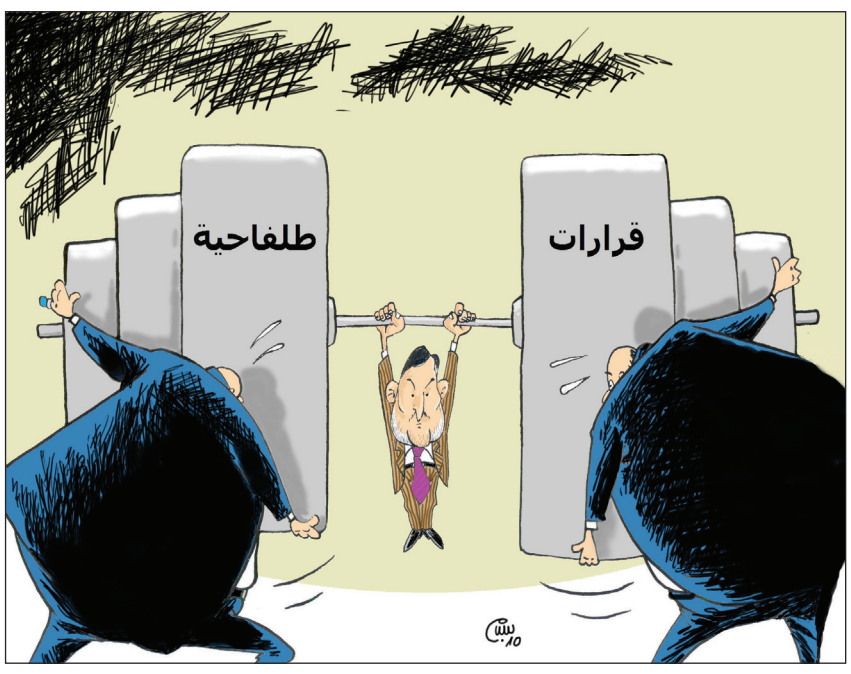
طلفاحية
قرارات

طلفاح

متخلفون في مواجهة المستقبل

أ.د. سيّار الجميل

معزوفة مصطلحية أشاعها «التقدميون» العرب في القرن العشرين واندلعت الثورات وتفجرت الانقلابات، ورفعت الشعارات، وحلت الحروب الباردة.. وكلها باسم «التقاليد البالية» والرجعية وعملاء الاستعمار! نعم مضى زمن صعب جدا وأخفق التاريخ إثر سكونية ماض عقيم. لقد مضى الزمن الحديث عاجلا وأصحابه يدورون حول أنفسهم ببطء شديد فلا تقدم نوعي حدث ولا تطور مدهش وقع ولا عدالة اجتماعية حصلت إذ مازال الناس يعيشون مأساة تخلف مريعة، وأمية طاغية وأوهام تقاليد وتقديس مواريث: سياسيون يجترون الكلام وأحرار قليلون يغردون لوحدهم ومتعلمون لا يقرأون وإن قرأوا شيئا لا يفهمون، مثقفون مضطهدون من قبل المجتمع والناس جوعى وقد استلبت إرادتهم..

الوعي مكبوت تماما والتفكير في إجازة دائمة ، والعمل معظمه بطالة مقنعة فالمقاهي مليئة بالناس والناس لا يعرفون إلا اللغو والكلام في مجالس واجتماعات وندوات ، أو حلقات ذكر ، أو ديوانيات وسماع قيل وقال.

العلماء يقتلون، أو يسجنون، أو يعتقلون، أو يهجرون، أو يشتمون .. أو يلوذون بالصمت الرهيب أمام أجهزة كاتمة للأصوات أو عواء الكلاب المأجورة .. تكافؤ الفرص منعدم نهائياً فكل الأذكياء مبعدون وكل الأغبياء حاضرون. الحياة امتلأت بالآلاف المؤلفة من الطفيليين الجدد الذين يسمون أنفسهم تارة برجال الأعمال وتارة بأصحاب رؤوس أموال، وأخرى بمثقفين أو ساسة جدد ازبدتهم ثورة العولمة الجديدة ليشاركوا في صنع الفوضى الخلاقة التي تستشري اليوم ، وهم في الحقيقة طبقة طفيلية جديدة من التافهين !! ولكنهم غدوا في الحقيقة صناع مصائر وقرارات! هل يعقل أيها الناس أن يحكم على البحث العلمي في مصر بالأشغال الشاقة المؤبدة في مثل هذا الزمن؟ هل يعقل أن يسكت العقل في مصر لأن هناك مؤسسة كهنوتية تريد أن تختم بالشمع الأحمر ليس على أفواه المفكرين فقط، بل تريد الحجر على عقولهم ومواهبهم، بل ويصل الأمر إلى حرياتهم وإبداعاتهم.

إنها حالة مرعبة مفجعة حتما! إن بقاء حياتنا في المجتمع رهينة لقاعدة «يجوز ولا يجوز» يتطلب جرأة وشجاعة في النقد والرفض وإيجاد البدائل الإنسانية، وفي مقدمتها الحريات الشخصية والفردية قبل الحريات السياسية والفكرية.. وعلى كل إنسان أن يفهم معنى الحرية فهي ليست الفوضى كما يريدها البعض .

من يقف وراء سلوكيات موروثة؟

لم تزل ترسبات الماضي تتحرك في الأعماق: سكونيات، وتواكليات، وسذاجات، ومستهلكات، ومزدوجات، واستعراض ذات وعضلات، نرجسيات، وأكذوبات ، وضرب قامات أو التمسّح والتبرك بأضرحة ومزارات .. ومعتقدات بالسحر والشعوذات والأوهام ويصل حجم الكارثة أن تسوق مثل هكذا بضاعات من الأوهام عبر قنوات فضائية على العالم.

أصبحت مجتمعاتنا تنخرها السلوكيات السالبة، وتحركها البقايا الكامنة في اللاوعي الجمعي، وموجات من البشر تميل إلى حيث البلادة والتغابي عن جميع التحولات، ومستحدثات التفكير التي غيرت العالم والكون والحياة.. وقد توالد جيل عربي جديد يحمل ويا للأسف ، كل المواريث السقيمة التي تربى عليها وعلى قيمها القمعية وعلى بقاياها من عادات وطقوس وتقاليد بالية.. إذ يجد الإنسان نفسه وهو يعيش في ركام من التناقضات المفجعة خصوصا ، وقد غدت التناقضات تحكم كل التصرفات وتهيمن على التفكير والحياة من أصغر الأشياء وأدقها إلى كبرى الأمور.. لقد ساهمت دولنا وأنظمتنا وسياساتنا وأعرافنا وعاداتنا وتقاليدنا في ذلك كله فتأخرنا كثيرا عن ركب العالم.. إنني عندما أتكلم لا أقصد بلدا معينا أو مجتمعا محددا بل أعنى كل مجتمعاتنا في منطقتنا كلها.

القضاء على الأشكال لا المضامين!

قرارات رسمت، وصحف صدرت، وبيانات أذيعت وكتب نشرت ومقالات كتبت ومحاضرات ألقيت وشعارات رفعت وموجات جماهير هتفت وصفقت دون جدوى! كانت تصرح دوما أنها «ستقضى على كل أشكال التخلف»، ولكنها لم تقل يوما أنها «ستقضى على كل مضامينه» فأخطأت أنها برغم صدق نواياها، خطابا وأدلجة ودعايات لكنها حملت ثقلا من سلوكيات ماضوية عقيمة! والأمر لا ينحصر عند العامة من الناس البسطاء الساذجين بل يصل إلى قادة ونخب وجماعات من متحزبين: أحرار ليبراليين، وماركسيين يساريين، وقوميين ثوريين، وصولا إلى مثقفين ومفكرين يعيشون حتى يومنا هذا ازدواجية التفكير والتصرفات وثنائية المقاصد والغايات وعقم الماضي وتناقضات العصر. كل هذا وذاك قاد إلى الفشل مما أنتج قوى تعيد إنتاج التخلف تحت مسميات جماعات وأحزاب دينية وجدت الساحة مفتوحة أمامها لتلعب لعبتها هي الأخرى منذ أن تسابق الشطران سباقا محموما قرابة ثلاثين سنة فأشاع أحدهما مبدأ تصدير الثورة الإسلامية فقابله ثانيهما بمبدأ الصحوة الإسلامية وقد غاب عن الأول أن المبادئ تنتقل ولا تستورد أو تصدر في حين غاب عن الثاني أن المسلمين ما كانوا نياما ليصحوا!

ميراث خفي خطير

قبل أكثر من ٥٢ سنة، كتبت قائلاً: إن سر تخلف العرب، وسر جمودهم، دولا ومجتمعات، يعود إلى ما هو كامن في واقعهم اليوم، وإلى ما هو مترسب في تفكيرهم عن الصور السكونية التي سماها طه حسين بـ«العصور المظلمة»، وقد خالفته في تسميته لأن «السكونية» غير «الظلمة» «كتابي: العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوى معاصر، بيروت، ١٩٨٩».. وأعتقد أن ذلك وهذا، هو سر أزمة كل من الواقع والتفكير العربيين المعاصرين، سواء ما يخص الأحوال السياسية والاجتماعية، وما كرسته الدولة ضد المجتمع! وقد بقيت الأمراض التاريخية التي حاول عدد من المصلحين علاجها دون طائل، فترسبت هنا وهناك آثارها في اللاوعي الجمعي، ومن غرائب الأحوال أن تستمد الأجيال المعاصرة، نزعاتها الخفية من تلك المؤثرات التي تتلبس الدين تارة، والسياسة تارة أخرى.. أو تتمثل الهوية، أو الانتماء في ظل انتعاش شوفينية كريهة، أو إسلام سياسي قاتل في مجتمعات ساخنة، مؤهلة للدمار! أو أنها غدت قابلة لكي تدمر نفسها بنفسها إثر إخفاقها في أن تتقدم خطوات كبيرة إلى الأمام.. فضلا عن كونها لم تبحث في دواخلها، ولم تنقد ذاتها، ولم تعترف بأخطائها، إن من أكبر الجنايات التي ارتكبت ولم تزل ترتكب حتى يومنا هذا تتمثل بالاعتقاد أننا خير الأمم، ومادام هذا الشعور قد غرس عميقا في النفوس، فليس من الهين أبدا على الناس مسؤولين كانوا أم مواطنين عاديين أن يعترفوا بالأخطاء الجسام إذ تأخذهم العزة بالإثم.، بل ولم يعترفوا بأي مشروع إنساني يتساوى فيه الجميع !

الترسبات المتجذرة

إذا كانت «الأشكال»، و«الرموز»، و«الألقاب».. قد ذهبت مع الذاهبين، فإن ترسباتها وبقاياها متجذرة في تفكير الدولة والمجتمع معا في عموم مجتمعاتنا العربية قاطبة.. إن كل ما فعلته القرارات، والخطابات، والأحكام، والكتابات، والشعارات، والأناشيد والأغنيات، وأفلام السينمات، والقصص والروايات.. إلخ أنها ألغت «الأشكال»، ولكنها أعادت إنتاج المضامين بأثواب مهترئة! كيف؟ ثمة مواريث ماضوية سكونية بالية تسكن أعماق المجتمع، صحيح أن الطرابيش افتقدت من مصر، ولكن الألسن مازالت تلوك ألفاظ البهوات والأبلات والهوانم والباشوات.. يافندم.. ياتيزه!. وفى الجزائر، مضى أكثر من ١٨٠ سنة على تجربة الأتراك الدايات فيها، ولما تزل المؤسسة العسكرية تعيش مضمون الأوجاقات الصارمة، وفى تونس، أينما ذهبت تلاحقك صور قدماء البايات وعماراتهم وسياساتهم.. وفى العراق، مزيج من سلوكيات، وعادات، ومقامات، وحكايات تسلط نمط باشوات حكام صارمين مرعبين على الناس ! وفى لبنان، مطابع، وحداثة، وتأورب، وعلمنة، وسياحات منذ عهد بعيد.. ولكن لم تزل هناك عمامات سود، ولفات بيض يعتمرها الرجالات، أو طرابيش حمراء تنتصب فوق رؤوس مطربين ومطربات وراقصين وراقصات.. وفى السودان، استحلى القوم الأردية البيضاء، والعمامات الكبيرة بعد زمن النضالات، ولم يجنوا من السياسات كسرات خبز، بل تقلبات الجنوب المنعزل، وتهتك دارفور، ومواسم الهجرة إلى الشمال، وفى سوريا، اندفعت زعامات العساكر تتمرد كالإنكشارية هنا في سلسلة انقلابات .. ومن الجزيرة العربية انبثقت تناقضات العصر في أبنية زجاجية على الرمال وفى دواخلها بشر لا ينتج شيئاً، وفى اليمن، قبائل قديمة يصعب ضبطها، واصطراعات محلية، وعادات حمل السلاح، واختطاف أجانب وتلذذ بالقتل! وفى المغرب يصطدم القديم بالجديد دوما، ولكن ثمة خصوصية ينفرد بها المغاربة منذ عهد الأدارسة حتى يومنا هذا!

هل ستتغير المضامين القديمة في القرن ٢١؟

لم تتخلص الذاكرة العربية حتى اليوم من جملة الأدران الماضوية، حبذا لو بقي ما هو مستأنس ومتوافق مع روح العصر وتشيؤاته في تفكيرنا وسلوكنا، ولكن يكفينا التشدق بشعارات القضاء على كل الأشكال، بل ينبغي العمل على تغيير كل المضامين، فما هو المطلوب؟ تجديد القوانين، وانبثاق دساتير مدنية، وترسيخ التعددية بديلا عن الأحادية، والشفافية بديلاً عن الشمولية، وتحقق الحريات بديلا عن الممنوعات، لم يزل التعليم يعشش تحت طربوش أو عمامة، ولا ترجى منه فائدة، فالجامعات اليوم، مجرد كتاتيب وكافيتيريات، وكل شيء مشوه في المدارس الابتدائيات والثانويات.. استنساخ ونقولات، ومسوخات، ومسلوخات من كتابات عادية، لا فلسفة ولا منهج، لا تأمل ولا تفكير، بل مجرد إنشائيات ومقتبسات ومحفوظات وإملاءات.. لم يستفد العرب من الرواد النهضويين الأوائل بعد أن جددوا ذاكرتهم، وحدثوا تفكيرهم، وكانت لهم استنارتهم ورؤاهم وبعد نظرهم .. وعليه لابد من إدراك أن المثقف الحقيقي، هو إنسان حيوى، يغدو منتجه الفكري أو الفلسفي، أداة حقيقية لتغيير الواقع بتجديد التفكير وتطوير الأساليب، فمتى يترك العرب أوهامهم وينقطعون عن مخيالهم وعاداتهم وأوهامهم، ويعيدون تفكيرهم، وينتهون من عقم شعاراتهم وسكونية منطلقاتهم..؟ فهل بعد كل التجارب التاريخية المريرة من دروس وعبر؟!

www.sayyaraljamil.com

نحو بناء مجتمع مدني مفتوح

فوزي حامد الهيتي

يمر العراق اليوم بمنعطف تاريخي خطير وزلزال ثقافي وحضاري قل حدوثه في تاريخ المنطقة، حيث ان الاحتلال الأمريكي للعراق الذي أنهى الحكم الدكتاتوري المأساوي فيه قد وضع البلد أمام احتمالات وإمكانات يصعب حصرها ونرى إن فعل الاحتلال وما نتج عنه من فراغ سياسي قد فجر قوى وإرادات عديدة متصارعة في ما بينها، ونعتقد إن نتيجة هذا الصراع هي التي ستحدد ملامح البلد المستقبلية والتي ستختلف بالتأكيد عن صورته قبل الاحتلال. ونعتقد أيضا إن كل القوى السياسية والاجتماعية العراقية المعنية بمستقبل العراق وكل مكونات المجتمع العراقي تقع عليها مسؤولية إنقاذ وجود بلدهم والمشاركة الفاعلة في رسم مستقبله،

حيث أن عراق الغد لن يوجد إلا بحضور ومشاركة جميع أطيافه ومكوناته الاجتماعية، ومحاولة تفرد أي قوة من قواه الاجتماعية والسياسية في السلطة لن يعني سوى دفع البلد نحو الانتحار والتمزق ولن يكون بعد ذلك بلد اسمه العراق، والحصيلة تكون خسارة للجميع، وعليه نحن نعتقد ليس أمام العراقيين من خيارات عديدة تسمح لهم بالحفاظ على بلدهم بل هو خيار واحد وهو إشراك الجميع في عملية البناء هذه . وبالرغم من الصورة المأساوية للمشهد العراقي اليوم الذي نتج عن فعل الاحتلال والتركة الثقيلة للنظام السابق وغياب فعل السلطة الوطنية نعتقد أن خيار إشراك الجميع يمكن أن يحيل هذه الصورة السوداوية إلى صوره مشرقة، وبخاصة إذا اعتمدنا آلية مدروسة في إنجاز هذا الخيار: فما هي هذه الآلية التي يمكن أن نعتمدها لإشراك الجميع في إنقاذ البلد وبناء مجتمع عصري خال من العنف والقهر والانفجارات الكارثية ؟ ..

الخيار الديمقراطي وبنية المجتمع العراقي:

إن الإجابة الحاضرة أو الجاهزة على هذا السؤال هي في الغالب : الديمقراطية والانتخابات الحرة النزيهة وربما نضيف إليه جملا أخرى من قبيل: إشاعة روح الحرية والأجواء المناسبة للنقد والنقد البناء وان نؤمن جميعا أن الأصل والمرجع في التشريع هي الأمة وما تقره الأكثرية هو الحق والصواب وللقلة أن تحتفظ برأيها وتدافع عنه . وان يكون الحوار السلمي اللغة الوحيدة في حل مشاكلنا ... الخ من الجمل والعبارات التي نسمعها تتكرر على ألسنة بعض النخب السياسية وأجهزة الإعلام . والجواب أعلاه صادق بذاته ولكن ليس صحيحا أن يساق بلا مقدماته، فالنظام الديمقراطي هو منظومة متسقة ومتكاملة من المفاهيم لا يمكن إقحامها على نظم فكرية وثقافية أخرى مختلفة عنها. قد يقول البعض أن الديمقراطية هي ليست أكثر من آلية في الحكم ولا ضير في استعارتها وتبنيها طريقا في بناء نظام حكم جديد وهي ليست خاصية لمجتمع تصلح له دون غيره . هذا الكلام صحيح ولكن الديمقراطية بعدها آلية في الحكم تتطلب ثقافة تنسجم معها فلا يمكن اعتمادها في مجتمع تسود فيه نظم سياسية شمولية وفكر إلغائي تكفيري ومنطق وحدة الحقيقة . وإنما تتطلب ثقافة يكون فيها المواطن الفرد هو المقولة الرئيسة فيها ... ثقافة ترتكز على مبدأ يقول أن الاختلاف والتنوع هو الأصل في الوجود وان الآخر المختلف هو الأكثر قدرة على اكتشاف أخطائي وان كل النظريات والأفكار والمبادئ يجب أن تكون في خدمة المواطن ولا يجوز أن نضع المواطن مشروع استشهاد في سبيل مفاهيم وأفكار قد لا ترى النور . فالوطن والأمة لا تكبر إلا بتكبير المواطن ورفع مكانته كما يقول أستاذنا مدني صالح.

هذا الكلام يقودنا إلى طرح سؤال آخر وهو : هل ثقافتنا السائدة تنسجم مع الديمقراطية لاختيارها آلية في الحكم ؟ . وجواب هذا السؤال يتطلب قراءة نقدية لهذه الثقافة . فما هي مكونات ثقافتنا السياسية السائدة وما هي مرجعياتها الفكرية ؟

وقبل الإجابة عن هذه الأسئلة نود الإشارة إلى قضية نوجزها بآلاتي : إن الثقافة العراقية السائدة هي حصيلة لكل الثقافات والحضارات التي ظهرت وسادت في هذا الجزء من العالم وان هذا الإرث الثقافي والحضاري لم يتحدد في الغالب بحدود العراق السياسية وإنما امتد إلى الدول العربية والإسلامية المحيطة والقريبة منه وما يصدق على هذه الدول يصدق بصورة وأخرى على العراق أيضاً، وعليه فإن الإجابة عن السؤال السابق تقتضي تفكيك هذا الإرث الفكري الضخم والمعقد ومعرفة مكوناته وآلية عمله، ولا ندعي أننا قادرون بمفردنا على إنجاز هذا الجهد الفكري الكبير ناهيك عن إيجازه في مقال صغير . ولكي لا يكون كلامنا هذا هروبا من الإجابة وتسليما بالفوضى السياسية السائدة اليوم، سنحاول في هذا المقال أن نقدم قراءة أولية لهذه المشكلة تعتمد على مقولتين رئيستين نعتقد إنهما تحكمان منظومتنا الثقافية وفكرنا السياسي، المقولة الأولى هي مقولة (العصبية) التي قال بها فيلسوفنا الكبير ابن خلدون والمقولة الثانية (الأبوة) أو (النظام الأبوي) التي قال بها الفيلسوف الألماني الكبير هيجل .

١ – مقولة العصبية

ربما يتفق معي الكثير في القول إن نظرية (العصبية) التي أراد من خلالها صاحبها أن يفسر حركة التاريخ الاجتماعي وبناء الدولة بعامة ، أي إن ابن خلدون قدمها على إنها نظرية كلية شاملة مفسرة لحركة التاريخ الاجتماعي لكنها في الحقيقة تصدق أكثر على الواقع الاجتماعي والسياسي العربي الإسلامي، لان هذا الواقع هو في الحقيقة كان مجاله التجريبي لاختبار نظريته وبنائها. والعصبية كما يعرفها ابن خلدون هي (إنما تكون من الالتحام بالنسب أو في معناه) ولا يعني ابن خلدون هنا إن علة العصبية هي الرابطة الدموية فقط إنما يعطيها أحيانا دلالة أوسع يوجزها محمد عابد الجابري بقوله (رابطة اجتماعية سيكولوجية شعورية ولا شعورية تربط أفراد جماعة معينة قائمة على القرابة المادية أو المعنوية ربطاً مستمراً يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطرا يهدد أولئك الأفراد كأفراد أو كجماعة) ودوافع هذه الرابطة هي المصلحة المشتركة الدائمة للعصبة . والعصة سواء كانت بدلالتها الخاصة والتي تعني (أقارب الرجل الذين يلازمونه) أم بدلالتها العامة أي الجماعة التي ترتبط بنسب عام أو بعيد أو لطول المعاشرة فهي رابطة بين الفرد والجماعة ، يذوب فيها الفرد داخل كيانٍ الجماعة ويكون هذا الكيان رمزاً متجسداً في كل فرد من أفرادها وما ينتج عن هذه العلاقة المتبادلة بين الفرد وعصبته هو فقدان الفرد لهويته أو ذاتيته فلا اسم له سوى اسم عصبته ولا يعرف إلا بها وليس له كيان شخصي خارج الجماعة وعلاقته وتواصله مع غيره محدود بحدود عصبته فقط ومن كان خارج هذه العصبة فهو غريب عنه يجب الحذر منه ورفضه . ومكانة الفرد ووزنه داخل عصبته يتحدد بمقدار تجسد صورة الجماعة في سلوكه وتفانيه في سبيل خدمتهم والدفاع عنهم أي بمقدار ولائه لهم وحمل اسمهم . والشخص الذي لا ينتمي إلى عصبة في المجتمع العصبوي، يمنحها ولاءه، هو شخص مغيب، منفي ، منبوذ ، صعلوك ، ولهذا صارت أقسى عقوبة توجه إلى الأفراد في هذا المجتمع هي طردهم من الجماعة إذ سيصعب عليه العيش والبقاء خارج حدود الجماعة. ان هذا النسق من العلاقات ينتج أفرادا ممسوخين طيعين خاضعين موالين ... أفراداً قاصرين خائفين دائما من السلطة والحياة وبالوقت ذاته ينتج حفنة من الأفراد ذوي النفوذ والسلطان

وبكلمة أخرى إن ابرز ما يتصف به المجتمع العصبوي هو::

أ – تعد العصبة في المجتمع العصبوي هي البنية الرئيسة فيه وليس مفهوم الوطن والمواطنة، والمواطن الفرد هو مهمش ومغيب تماماً وإن حضر في خطابهم السياسي يكون حضوره لصالح العصبة ليس إلا .

ب – إن الوطن والأمة تختزل بالعصبة وعندما يتحدث الفرد العصبوي (المنتمي) عن الوطن والأمة هو في الحقيقة يتحدث عن عصبته وهو لا يرى وجوداً حقيقياً وشرعياً خارجها .

لقد تحول هذا المبدأ مع بدء الدعوى الإسلامية إلى رسالة إنسانية كما يقول مطاع صفدي قادها الفارس العربي الذي وسع دائرة ولائه من القبيلة إلى الأمة التي اتسعت وشملت كل الشعوب التي دخلت فيها، فحطم بهذا مختلف العصبويات القبلية القائمة وشيد (مصدراً وحيداً للسلطة يستمد شرعيته وقوته من تحقيق دلالته على ارض الواقع) أي بتفجير العصبويات القبلية داخل الأمة وتحويل الولاء للأمة فقط بدلاً من القبيلة . غير أن اغتيال بني أمية هذا المشروع الرسالي وتحويلهم الدولة إلى ملك عضوض أعاد مبدأ العصبية وبشكله القبلي إلى الحياة الاجتماعية والسياسية العربية الإسلامية والذي استعان به ابن خلدون في تفسير تاريخنا الاجتماعي والسياسي . ونعتقد أن هذه المقولة مازالت صالحة ويمكن أن نفسر بها بعض الظواهر الاجتماعية والسياسية في مجتمعنا العراقي مثل الولاء الفئوي وظاهرة الطائفية السياسية.

٢– النظام الأبوي:

يقدم الفيلسوف الألماني الكبير هيجل دراسة تحليلية لبنية الفكر الشرقي بعامة في كتابه (محاضرات في فلسفة التاريخ العالم الشرقي) . ومع كل المؤاخذات والانتقادات التي وجهت إلى هذا الكتاب وتشخيص الأخطاء الفكرية التي وقع بها هذا الفيلسوف الفذ، لكن لا يمكن لأحد أن ينكر عليه دقة تحليلاته للشخصية الشرقية والفكر الشرقي بعامة ويمكننا أن نرى الكثير من تلك الخصائص التي شخصها هيجل في كتابه هذا مازالت ماثلة أمامنا . فنعتقد أن مقولة الأبوة أو النظام الأبوي هي واحدة من تلك المقولات الرئيسة التي يتحدث عنها مازالت تحكم فكرنا السياسي وتشكل لبنة رئيسة في بنية نظامنا الاجتماعي ، يمكن أن نستعين بها في تفسير الكثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية السائدة في مجتمعنا العراقي.

إن مفهوم الأبوة أو النظام الأبوي هو مجموعة من العلاقات التي تحكم علاقة الأب بالأبناء في النظام الاجتماعي . فالأب في المجتمعات الشرقية هو رب الأسرة والمسؤول عنها أمام المجتمع وله السلطة المطلقة . لا يمكن خروج أحد أفراد أسرته عن طاعته والتصرف دون علمه وموافقته . طاعته واجبة والخروج عن تعليماته وأوامره معصية والتصرف دون علمه وموافقته مكروه وإساءة أدب لثقافة المجتمع . والأب هو حر التصرف أمام أسرته لا يحاسب على أخطائه والعلاقة بين الأب وأبنائه هي علاقة عضوية دائمة لا يمكن للأبناء أن يبدلوا آباءهم أو أن يرفضوا أبوته في حين يمكن للأب أن ينكر أبوته لأبنائه ولا يعترف بهم أبناء له. والأب في هذه المنظومة (يمثل أداة القمع الأساسية فيها) . والأسرة في المجتمع الأبوي هي الوحدة الرئيسة فيه فالمجتمع يتألف من مجموعة من الأسر ، قد تصغر الأسرة فتتألف فقط من الأب وزوجه وأبنائه المباشرين وقد تكبر فتصبح أسرة كبيرة تضم عدداً من الأسر الصغيرة التي ترتبط مع بعضها أيضا برابطة الدم ، ويمثل الابن الكبير أو من يختاره الأب من أبنائه الآخرين مقام الأب عند أفراد الأسرة والآخرين وبخاصة في حالة غيابه أو وفاته . والدولة في المجتمع الأبوي هي أسرة كبيرة يحتل الملك أو الحاكم فيها مقام الأب وله المكانة ذاتها التي يحتلها الأب في أسرته فطاعته أيضا واجبة ولا يمكن الخروج عن إرادته أو محاسبته على أخطائه أو التفكير بداله.

الحريات أولا

الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (1993) السنة الثامنة - الاربعاء (22) كانون الأول 2010

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

وردة إلى.. فخري كريم

حازم الأمين

على هامش الحدث العراقي المتمثل بالمفاوضات حول تشكيل الحكومة وقبلها حول تكليف نوري المالكي مجدداً رئاستها، وفي ظل الانتقال السريع والمريب، من وضع أمني شديد التفجر في بغداد واستهداف المسيحيين فيها الى هدنة التأليف، التي تؤشر على نحو حاسم الى ارتباط الوضع الأمني بالمفاوضات الجارية حول عملية التكليف والتشكيل، على هامش كل ذلك كان ثمة حدث يجري في بغداد ربما فاق بدلالاته ومعانيه أيّ مؤشر آخر يؤشر الى حال بغداد خصوصا والعراق عموما.

فقد أطلقت «دار المدى»، وهي المؤسسة الثقافية التي يرأس مجلس إدارتها فخري كريم حملة سمتها «الحريات أولا»، والهدف منها الوقوف في وجه ممارسات باشرتها مجالس المحافظات في العراق، لا سيما منها مجلس محافظة بغداد، وبعض محافظات الوسط والجنوب، تحد من الحريات العامة وتفرض مظاهر تديّن وأسلمة في المؤسسات العامة، وتقيد حرية المرأة وتفرض الحجاب في المدارس العامة، وكذلك في بعض الادارات والمرافق التي تتولى المجالس المحلية ادارتها.

والغريب ان مجالس المحافظات اعتمدت في عملية فرضها هذه القيود على قرار صادر عن مجلس قيادة الثورة في العراق عام ١٩٩٤ يتمثل في غلق المقاهي والنوادي الليلية، ذلك المجلس الذي كان يتولى صدام حسين رئاسته.

الحملة وُوجهت بمقاومة ضارية ممن تستهدفهم، خصوصا مجلس محافظة بغداد الذي يرأسه أحد أعضاء حزب الدعوة الاسلامية، وهو كامل الزيدي.

لا بل إن الأخير هدد بالرد على تظاهرة نظمها أدباء احتجاجا على إغلاق مقهى وناد داخل مبنى اتحاد الأدباء، بأن قال إنه يستطيع تنظيم تظاهرة «مليونية» تتولى التصدي لهذا العدد الصغير من المتظاهرين، ولوّح بإغلاق «دار المدى» التي تتولى الحملة. وقال «ان عددا من أبناء العشائر العراقية» على استعداد للتظاهر أمام دار المدى وأنا من يتولى تهدئتهم»!

يبدو أننا سقطنا مرة أخرى في وهم الاعتقاد بإمكان التخفف من ثقل ما تمثله الاحزاب الدينية من ميول استئثارية تستبطن شهوة السلطة، ولا تتردد في استعمال كل الأساليب لفرض نموذجها عنوة. فمجالس المحافظات والتي يمسك بمعظمها مقربون من رئيس الحكومة نوري المالكي (أحد زعماء حزب الدعوة الاسلامية)، كانت وصلت عبر انتخابات أجريت مطلع ٢٠٠٩، تحت شعار الضيق من دور الاحزاب الاسلامية في ادارة شؤون الناس وهمومهم، وبالفعل اقترع الناخب العراقي في حينه لتوجهات اعتقد ان المالكي في صلبها وتتمثل في إبعاد رموز هذه الاحزاب عن الهرم الاداري لمجالس المحافظات، اذ نجح رئيس الحكومة في حينه في الإيحاء بأنه في صدد إقصاء المتدينين ومن بينهم محازبوه عن هذه المناصب.

وفي حينه أيضاً حملت نتائج الانتخابات دلالة واحدة نقلتها وسائل الإعلام المحلية والدولية تتمثل في عبارة مفادها: «الاحزاب الدينية في العراق تخسر الانتخابات المحلية».

لكن يبدو اننا كنا حيال عملية مراوغة مارستها هذه الاحزاب التي شعرت في حينه بضيق العراقيين من ممارساتها، فالتفت حول هذه الحقيقة موحية بابتعادها من لوائح «دولة القانون»، وقدمت في هذه اللوائح وجوها بديلة كانت بمثابة أقنعة خلعتها فور وصولها الى مكاتب المجالس.

وثمة وجهة نظر تقول إن هذا الفخ نُصب للمالكي نفسه، من جانب حزبه، اذ ان الرجل كان صادقا في نيته إبعاد حزبه عن هذه المواقع، لكنه عاد وأدرك انه في بلد كالعراق من الصعب المواجهة من دون أداة حزبية صلبة ومتماسكة، ومن دون الاستجابة لماكينة الحزب وضغوطه. المهم في هذا كله هو ذلك الجوهر المراوغ الذي يستبطن اداء معظم الاحزاب الدينية في العراق وخارجه، وقدرة هذه الاحزاب على ارتداء الاقنعة وخلعها، والعودة الى جوهر واحد يُلابس هويتها الأولى. ولا شيء يقف في طريق هذه المراوغة. لا قيم أخلاقية ولا التزامات سابقة ولا تعهدات قطعت... وفي المحصلة لا اخلاص إلا لفكرة واحدة.

فهل ننسى مصير حزب تودة في ايران بعد وقت قصير من انتصار الثورة، أو اقصاء مرشحي الحزب الشيوعي اللبناني عن لوائح «حزب الله» الانتخابية في لبنان بعد سنوات أمضاها الشيوعيون في خدمة مشروع «حزب الله». نحن في حالة حزب الدعوة في العراق حيال نوع من هذه المراوغة، فالحزب زحف الى مجالس المحافظات منقضا على خيارات الناخب العراقي المتمثلة في إبعاد الاحزاب الدينية عن هذه المجالس، وهو، أي الحزب لم يراوغ الناخب فقط، انما راوغ أيضا رئيسه نوري المالكي بأن أشعره بأنه لن يكون وراءه في عملية التجاذب الداخلية ما لم يُسلم الأخير الهيئات التمثيلية لـ «دولة القانون» اليه. وباشر بعد ذلك معركة فرض «موديله» على العراقيين. المواجهة التي باشرتها «دار المدى» عبر حملة «الحريات أولا» تم التصدي لها بأسلوب نموذجي في انتمائه الى منظومة التحريض الشمولية. فـ «التظاهرات المليونية» التي لوّح بها الزيدي، في وجه «حفنة من المثقفين»، تنتمي الى ثقافة لا تخطئها عين، اذ انهم يذكروننا بـ «باسيج» أحمدي نجاد الذين نزلوا الى شوارع طهران العام المنصرم، وقبلهم «جماهير» ماو تسي تونغ في «ثورته الثقافية».

لكن يبدو ان «دار المدى» مستمرة بـ «الحريات أولا» عبر التحرك الاحتجاجي وجمع التواقيع لإدانة مظاهر «أسلمة الحياة العامة»، وهي بذلك تتولى المهمة عن قوى سياسية عراقية أخرى قدمت ضرورات التحالف مع حزب الدعوة على ضرورة التصدي لما هو من المفترض ان يكون غير منسجم مع ما وعدت به العراقيين... فوردة الى «دار المدى».

عن صحيفة الحياة اللندنية